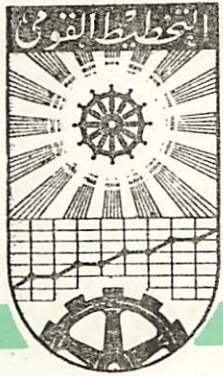


جمهورية مصر العربية



مَعْمَدُ التَّخْطِيطِ الْقَوْمِيِّ

مذكرة خارجية رقم (١٤٥٩)

الهيكل المكنى لقوة العمل ١٥ سنة فأكثر في مصر
خلال الفترة من ٧٦ - ١٩٨٥

مع اشارة خاصة لتوطن وتمركز قوة العمـل
في قطاع الصناعة التحويلية

(بحث التوطن الصناعى فى مصر عام ٢٠٠٠)

اعداد

د . سيد محمد عبد المقصود

مارس ١٩٨٨

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

تقدم هذه الدراسة نمط توطن وتركز قوة العمل ١٥ سنة فاكثر في قطاع الصناعة التحويلية في مصر خلال الفترة ١٩٧٦ ، ١٩٨٠ ، ١٩٨٥ ، وقد استلزم هذا التحليل الاقليمي تحليل هيكل العمالة (قوة العمل ١٥ سنة فاكثر) خلال العشر سنوات الماضية ٧٧ - ١٩٨٥ وابتداءً من تعداد السكان لعام ١٩٧٦ . ونظرا لعدم وجود بيانات عن اى من قوة العمل ١٥ سنة فاكثر او المشتغلين فقد تم تقدير قوة العمل ١٥ سنة فاكثر عن طريق الاستفادة من البيانات المتوفرة بتعداد السكان لعام ١٩٦٠ او عام ١٩٧٦ للسكان ذوي النشاط الاقتصادي ٦ سنوات فاكثر .

وتخدم هذه الدراسة اساسا بحيث التوطن الصناعى في مصر عام ٢٠٠٠ لذلك كان الهدف الاساس التعرف على النمط التوطنى و درجة تركزه والنمو الاقليمى لقوة العمل في قطاع الصناعة التحويلية - وقد استخدم اسلوب مبسط لتقدير قوة العمل ١٥ سنة فاكثر نظرا لعدم وجود هذه البيانات على مستوى المحافظات وعدم دقة بعض البيانات المنشورة وقصورها الشديد وعدم انتظامها . هذا ويسرنى ان اقدم الشكر لـ لاخ الاستاذ مصطفى عبد الغنى وهبة الخبير بالادارة المركزية للسكان والقوى العاملة بوزارة التخطيط على قيامه بحساب تقديرات قوة العمل ١٥ سنة فاكثر حسب النشاط الاقتصادى والمحافظات .

القاهرة في ديسمبر ١٩٨٥

المؤلف

الهيكل المكانى لقوة العمــــل

١٠ مقدمة :

كان الاقتصاد المصرى حتى نهاية الاربعينات من هذا القرن اقتصادا متخلفا نسبيا ، بمفهوم انخفاض الدخل القومى (الناتج القومى الاجمالى) واعتماده بدرجة كبيرة على قطاع الزراعة وكان القطن هو المحصول النقدى للبلاد . فى هذه الفترة وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، كانت فرص العمل فى غير النشاط الزراعى قليلة واكثرها يتركز فى العمل فى معسكرات الاحتلال البريطانى ، والبطالة السافرة منتشرة فى المدن ، وانواع البطالة المختلفة من صريحة وموسمية ومقنعة منتشرة فى المناطق الريفية الزراعية . واستمر هذا الوضع النسبى الذى كان يتخلله سنوات رواج وسنوات كساد فى سوق العمل تتفاوت حسب رواج او كساد سوق القطن العالمية التى كانت تؤثر بدرجة اساسية فى الاقتصاد المصرى . وبالتالي رواج او كساد قطاع الصناعة والانشطة الاخرى المرتبطة بقطاع القطن (حليج وكبس القطن والنزل والنسيج ، والصابون ، والزيت ، الخ) .

فى ظل هذه الظروف استمر الاقتصاد المصرى فى تحقيق فائض فى عرض العمل عن الطلب عليه ، حيث كان العرض وفيرا الى حد ما حتى اواخر الخمسينيات وبالتالى كانت البطالة موجودة سواء فى العمالة الماهرة ^(١) او العمالة غير الماهرة على وجه الخصوص .

بدأت الستينات ودخلت مصر معها مرحلة التخطيط القومى الشامل وتنفيذ اول خطة للتنمية ٦١/٦٠ - ٦٥/٦٤ ونشأ فى بدايتها القطاع العام وتم تأميم كثير من الشركات فى كافة قطاعات الاقتصاد القومى ، وطبقت سياسة تعيين الخريجين ، وبدأت سوق العمل فى مصر تتمتع بدرجة من الاستقرار النسبى ، واختفت البطالة السافرة نسبيا حيث واكب هذه الفترة تطورات

(١) على سبيل المثال ، كان خريجو كليات التجارة لا يجدون فرص عمل مما أدى بنسبة كبيرة ممن خريجي الخمسينات للعمل مدرسين للغة الانجليزية والرياضة حيث لم يكن التوسع قد بدأ فى التعليم التجارى الذى استوجب بعد ذلك نسبة كبيرة من البطالة من خريجي كليات التجارة ناهيك من خريجي الحقوق والآداب والزراعة .

واحداث اقتصادية وعسكرية واجتماعية منها، مرحلة التصنيع الاولى، والبدء في بعض المشروعات الكبرى كالسد العالي، والتصنيع الحربي على وجه الخصوص ودخوله ميدان الانتاجي المحلى واشخاص جزء كبير من قوة العمل بالاستدعاء لسد العجز في بعض المهن الفنية المطلوبة للمجهود الحربي وكذا التوسع في أنشطة الجيش نفسه . الا ان هذا الوضع لم يستمر طويلا حيث بدأت بوادر الركود الاقتصادي وسياسة الانكماش التي املتتها ظروف العدو ان الاسرائيليين عام ١٩٦٧ . وحتى نهاية الستينات اتسمت هذه الفترة بانخفاض كبير في الانتاجية وكثرة البطالة وتراكم العمالة في دواوين الحكومة وبعض شركات القطاع العام وهي بطالة مقنعة من نوع جديد (متعلمة) وكذلك الكثير ممن لا تتوافر لهم فرص العمالة الكاملة .

ثم عاد الاقتصاد المصري ليبدأ مرحلة جديدة من الانتعاش بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ وصدر القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ (الانفتاح) وصاحب ظاهرة الانتعاش الجديدة في الاقتصاد المصري ، ظاهرة اخرى وهي الهجرة الخارجية على نطاق واسع الى البلاد العربية البترولية ، التي كان لارتفاع سعر البترول سببا في استيرادها للعمالة المصرية على نطاق واسع . لقد قلبت هذه الظواهر الاقتصادية في المنطقة اوضاع سوق العمل المصرية بشكل كبير . لقد اصبحت سوق العمل في مصر تعاني من نقص شديد ليس في الافراد المهرة والعمالة عالية الكفاءة ، بل امتد العجز الى كثير من انواع العمالة غير الماهرة حتى اصبحت غير المتخصص يرى ان العجز يبدو شاملا ، ويمكن ان يحكم ان الاقتصاد المصري (سوق العمل) اصبحت يعاني من عجز في جميع المهن والمهارات والمستويات التعليمية المختلفة الا ان الناحص المدقق سوف يجد بما لا يدع مجالا للشك انه مازال هناك فائض عمالة سواء في القطاع العام بانشطته المختلفة او الحكومة وكذلك في المناطق الريفية الزراعية ، وخاصة المزارع الصغيرة ، والبطالة الحضرية في المدن (نتيجة الهجرة الداخلية) ، كما زاد حجم البطالة الصريحة بين الشباب المتعلم وخاصة خريجو الجامعات وبعض الشهادات المتوسطة والذين ينتظرون ما يقرب من ثلاث سنوات للانضمام الى صفوف البطالة المقنعة داخل دواوين الحكومة .

هذا ويصبح عدم التكيف ^(١) هو التشخيص العام لسوق العمل المصرية ، ان في مقابل البطالة المتزايدة وخاصة بين الشباب المتعلم ، وهم من غير ذوي المهارات فهناك نسبة مماثلة من العجز (ان لم تكن اكبر) المتزايد في مهن وتخصصات ودرجات مهارة معينة من القوى العاملة ، لا ينجذب لها الشباب المتعلم .

وقد اصرت الثمانينات تطورا جديدا ادى لزيادة درجة عدم التكيف والتكافؤ حيث ادت فوارق الاجور بين كل من القطاع العام والحكومة والقطاع الاستثمارى الجديد الى جذب الكفاءات من الحكومة والقطاع العام الى القطاع الجديد مما ادى الى انخفاض شديد في انتاجية العمل في القطاع الحكومى والقطاع العام ، بل ان خسارة كثير من شركات القطاع العام الصناعية تعزى الى زيادة الاجور ونقص الانتاجية نظرا لنقص الكفاءات والفائض في المهن غير المنتجة داخل هذه الشركات .

٢٠ حجم ونمو العمالة في مصر

أظهرت نتائج التعداد العام للسكان لعام ١٩٧٦ أن السكان داخل قوة العمل يبلغ ١٠٩٥٣٦٦٢ وذلك بنسبة ٣٠% من اجمالى سكان الجمهورية من المصريين ، وذلك على أساس قوة العمل ٦ سنوات فاكتر ، اما على أساس قوة العمل ١٢ سنة فاكتر ، فقد يبلغ عدد السكان داخل قوة العمل ١٠١٥٣٣٦٤ بنسبة ٢٧.٨% من جملة سكان الجمهورية المصريين . هذا وقد بلغ عدد المشتغلين فعلا ١٠١٠٦٤٤٠ بنسبة ٢٧.٢% من اجمالى السكان على أساس قوة العمل ٦ سنوات فاكتر وبذلك يصبح عدد المتعطلين ٨٤٢ ٢٢٢ فردا بنسبة ٢٣% من جملة السكان . اما على أساس قوة العمل ١٢ سنة فاكتر فقد بلغ عدد المشتغلين ٩ ٦٢٩ ٣٩٨ بنسبة ٢٦.٤% من اجمالى السكان وبلغت نسبة البطالة ١٤% (٩٦٦ ٥٢٣ فردا) (٢)

(١) بنت هاشم ، سمير رضوان ، العمل والعدل الاجتماعى ، مصر في الثمانينات ، دراسة فى سوق العمل ، مكتب العمل الدولى ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص ٣١ .

(٢) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، التعداد العام للسكان والاسكان ، ١٩٧٦ النتائج التفصيلية ، مرجع رقم ٩٣-١٥١١١-١٩٧٨ ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ٥٥ جدول رقم ١٧ .

ويوضح الجدول التالي رقم (١) النمو في قوة العمل والمشتغلين والبطالة بين تعدادي ٦٠ و ١٩٧٦ .

جدول رقم (١)

السكان وقوة العمل والعمالة والبطالة والنمو خلال الفترة ١٩٧٦ و ٦٠
(الأعداد بالالف)

البيان	تعداد ١٩٦٠	تعداد ١٩٧٦	معدل النمو %
عدد السكان	٢٥٨٤١	٣٦٦٢٦	٢٢
اجمالي أساس قوة العمل	١٧٤٣٦	٢٥٥٨٠	٢٤٢
اجمالي القوة للعاملية	٧٨٢٢	١١٠٣٧	٢١٨
السكان من ٦٤-٦٥ بما في ذلك العاملون فوق ٦٥ .			
المشتغلون (الاشخاص ٦ سنوات فأكثر العاملون بالفعل او الباقيين من غير عمل يوم التعداد .	٧٦٤٧	١٠١٩٠	١٨١
البطالة	١٤٧	٨٤٧	١٠٤٠

المصدر : العمل والمعدل الاجتماعي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٩ جدول رقم ٤ ، مأخوذ من تعداد السكان ومسح القوى العاملة بالعيننة .

من الجدول السابق يتضح ان معدل نمو السكان قد بلغ ٢٢% ، أما معدل نمو اجمالي قوة العمل فقد بلغ ٢١٨% خلال الفترة بين التعدادين وهذا ويوضح الجدول ان البطالة بلغت ١٤٧ الف شخص عام ١٩٦٠ وذلك بنسبة ١٨٧% بالنسبة لاجمالي قوة ٦٤-٦٥ ، وقد بلغت هذه النسبة ٧٦٧% عام ١٩٧٦ مما يعني ضمنا أن البطالة السافرة

قد زادت مما يوضح تدهورا في سوق العمل المصرية خلال الفترة • هذا وتشير مسح القوى العاملة بالعينة الى معدل نمو قوة العمل بنسبة ٣٣% مما يشير الى انخفاض معدل البطالة السابقة السابقة للاشارة اليه الى معدل يتراوح بين ٢٦% ، ٤٩% (١) (ما بين ٧٥ - ١٩٧٩) وبالتالي تحسن في سوق العمل •

٢ / ١ حجم ونمو قوة العمل حسب الريف والحضر :

ويختلف حجم ونمو قوة العمل بين تعدادي ١٩٧٦ ، ٦٠ ما بين المناطق الحضرية والريفية ، والجدول التالي يوضح حجم قوة العمل ونموها بين ٦٠ - ١٩٧٦ حسب المناطق الريفية والحضرية •

جدول رقم (٢)

حجم ونمو قوة العمل خلال الفترة ٦٠ - ٧٦ حسب الريف
والحضر (الحالة العملية للأفراد ٦ سنوات فاكثر)

التغير في معدل النشاط	نمو قوة العمل		قوة العمل				
	النمو السنوي %	العدد	١٩٧٦		١٩٦٠		
			معدل النشاط %	العدد	معدل النشاط %	العدد	
٢٣+ ٢٣	٣,٤	١٧٥٨٠٩٤	٥١,٣	٤٢١٩٠١٤	٤٩,٣	٢٤٦٠٩٢٠	ز
٢٣+ ٢٣	٥,٨	٣٥٠١٤٩	٨,١	٦٣٠٢٤١	٥,٨	٢٨٠٥٩٢	حضر
٢٤+ ٢٤	٣,٦	٢١٠٨٢٤٣	٣٠,٢	٤٨٤٩٢٥٥	٢٧,٨	٢٧٤١٠١٢	جملة
٢١- ٢١	١,٤	١١٧٨٩٣٨	٥٦,٩	٥٩٢٤٦٦٠	٥٩,٠	٤٧٤٥٧٢٢	ز
٠٨- ٠٨	٠,٢	١٢٣٧٨	٣,٥	٣٥٧٦٦٣	٤,٣	٣٤٥٢٨٥	رييف
١١- ١١	١,٣	١١٩٣١٦	٣٠,٣	٦٢٨٢٣٢٣	٣١,٦	٥٠٩١٠٠٧	جملة
٠٧- ٠٧	٢,١	٢٩٣٧٠٣٢	٥٤,٤	١٠١٤٣٦٧٤	٥٥,١	٧٢٠٦٦٤٢	ز
٠٧+ ٠٧	٢,١	٣٦٢٥٢٧	٥,٥	٩٨٧٩٠٤	٤,٨	٦٢٥٣٧٧	اجمالى
٠٣+ ٠٣	٢,٢	٣٢٩٩٥٥٩	٣٠,٤	١١١٣١٥٧٨	٣٠,١	٧٨٣٢٠١٩	جملة

المصدر : تعداد السكان لعام ١٩٧٦ ، ص ٢٨ ، العمل والمعدل الاجتماعى ، ص ٩٤ - ٩٦ .

يوضح الجدول السابق من يعملون ٦ سنوات فاكثر عامى ٦٠ و٧٦ والنمو فى اقسوة العمل وكذا معدل النشاط الخام ، فى عام ١٩٧٦ بلغ من يعمل من سكان الجمهورية المصريين حوالى ١١ مليون نسمة (الافراد ٦ سنوات فاكثر) وذلك بنسبة ٣٦٣% من جملة سكان مصر ٦ سنوات فاكثر . ويتركز من هذا الرقم فى ريف مصر حوالى ٢٨ مليون فرد بنسبة ٥٦٧% من جملة من يعملون اما فى الحضر فقد بلغ من يعملون حوالى ٤٨ مليون فرد بنسبة ٤٣٣% وعلا ذلك فيبلغ من لا يعملون من سكان مصر ١٩٢ مليون فرد بنسبة ٦٣٧% من سكان الدولة المصريون ٦ سنوات فاكثر . وتحقق هذه الارقام معدلات نمو فى قوة العمل

٣٦٪ سنويا بين عام ٦٠ - ١٩٧٦ للعمالة الحضرية اما في الريف فقد بلغ معدل النمو السنوى خلال الفترة ١٣٪ وبذلك يتضح ان نمو قوة العمل في الحضر اكثر منه في الريف نظرا لتركز حركة التنمية وتوطن الاستثمارات في المناطق الحضرية عنه في الريف . ويختلف نمو العمالة حسب الجنس فميزيد معدل نمو العمالة النسائية في الحضر عنه في الريف فقد بلغ معدل نمو عماله الاناث ٥٠٪ سنويا خلال الفترة ٦٠ - ٧٦ في المناطق الحضرية ويرجع ذلك لانتشار التعليم والتدريب وتوفير الخدمات اما في المناطق الريفية فقد بلغ معدل النمو السنوى ٢٠٪ ويرجع ذلك جزئيا لعدم تسجيل الاناث في الريف واعتبارهن ربات بيوت وكذا المعادات والتقاليد وانخفاض المستويات التعليمية بين الاناث في الريف عنه في الحضر .

وتنعكس نفس الظروف السابقة على معدلات النشاط الخام في كل من الريف والحضر وللذكور والاناث . فقد بلغ نمو معدل النشاط ٣٠٪ بين ٦٠ ، ١٩٧٦ ويرجع ذلك أساسا لزيادة معدل النشاط الخام في الحضر عنه في الريف لكل من النوعين الذكور والاناث عام ٧٦ عن عام ١٩٦٠ .

٢ / ٢ حجم ونمو قوة العمل حسب قطاعات النشاط الاقتصادي :

بلغ عدد السكان ذوى النشاط الاقتصادى ٦ سنوات فاكتر في حضر وريف الجمهورية حوالى ١٠٢ مليون فرد بنسبة ٣٣٩٪ من جملة السكان المصريين (٦ فاكتر) ، فيتركز من هذا العدد في ريف مصر ٥٩٩ مليون فرد بنسبة ٥٧٤٪ من جملة ذوى النشاط ، أما في الحضر فيتركز حوالى ٤٣٩ مليون فرد بنسبة ٤٢٦٪ من جملة ذوى النشاط من السكان ويبلغ معدل النمو بين عام ٦٠ ، ١٩٧٦ حوالى ١٢٪ سنويا والجدول التالى يوضح قوة العمل حسب القطاع الاقتصادى عامى ٦٠ ، ١٩٧٦ .

جدول رقم (٣)
السكان والنشاط الاقتصادي (الافراد ٦ فاكسبر)
في تمديد ١٩٧٦٥٦٠

معدل النمو السنوي %	١٩٧٦		١٩٦٠		القطاع الاقتصادي
	%	المعدل بالالف	%	المعدل بالالف	
٠.٦٧	٤٧.٦١	٤٨٧٨.٦	٥٦.٢٦	٤٤٠.٦٣	١ الزراعة والصيد
٣.٥٩	٠.٣٣	٣٣.٤	٠.٢٧	٢١.٢	٢ استغلال المناجم والمحاجر
٢.٩٥	١٣.٣٦	١٣٦٦.٦	٨.٢٦	٦٤٧.٢	٣ الصناعات التحويلية
١.٦٣	٠.٦٠	٦١.٦	٠.٢٢	١٦.٩	٤ الكهرباء والغاز والمياه
١.٠٤٢	٤.١٤	٤٢٣.٧	٢.٠٣	١٥٨.٩	٥ التشييد والبناء
١.٣٧	٨.٣٧	٨٥٦.٥	٨.٨٢	٦١٠.٨	٦ التجارة والمطاعم والفنادق
٥.٢٦	٤.٦٩	٤٧٩.٣	٣.٣٢	٢٦٠.٢	٧ النقل والتخزين والواصلات
١.٣٢	٠.٨٦	٨٧.٨	٠.٩٣	٧٢.٥	٨ التمويل والتأمينات والمعارف
٢.٤٧	١٨.١٨	١٨٥٩.٩	١٧.٠٢	١٣٣٣.٣	٩ خدمات المجتمع العامية وخدمات الاعمال
١.٨٠	١.٧٨	١٨٢.١	٢.٨٧	٢٢٤.٧	١٠ أنشطة غير كالملة التوصيف والخدمات الاجتماعية والشخصية

يوضح الجدول السابق معدل نمو ١٩% سنويا بين ٦٠، ٧٦ في اجمالي السكان ذوي النشاط الاقتصادي (٦ فاكتر) وقد بلغ معدل النمو في قطاع الكهرباء والغاز ١٦، ٥٣% سنويا يليه قطاع التشيد والبناء بمعدل نمو سنوي قدره ١٠، ٤% ثم قطاع الصناعة التحويلية الذي بلغ معدل النمو السنوي فيه حوالي ٧% .

العرض السابق اوضح حجم قوة العمل الاجمالية وحسب الريف والحضر وكذلك نمو قوة العمل خلال الفترة بين تعدادي ٦٠، ١٩٧٦ وهذا وقد يبدو واضحا قصور البيانات وعجزها على الاتفاق على ارقام موحدة ، حيث اختلف تبويب تعداد ١٩٧٦ عن تعداد ١٩٦٠ ، وكذلك اسلوب حساب قوة العمل مرة على اساس ٦ سنوات فاكتر ومرة اخرى على اساس ١٥ سنة فاكتر ومرة ثالثة على اساس ١٢ سنة فاكتر وكذلك قوة العمل في فئة السن ٦٤-٦٠ سنة . واختلاف حساب قوة العمل ادى ايضا الى اختلاف كبير في حساب المشتغلين منهم وبالتالي تقدير الفائض (البطالة) .

هذا ولا تتوفر بيانات سنوية عن قوة العمل والمشتغلين وتقدير البطالة الا عن طريق مسح القوى العاملة بالعينة والتي يجريها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء في شكل دورات سنوية في مايو من كل عام . وهذه الاحصاءات ايضا يشوبها الكثير من صور القصور حيث تجرى باسلوب العينة ، ويختلف اطار العينة كل عام وحسب الاطار المأخوذ من التعداد وعدم انتظامها ، وبمقارنة بعض ارقام المسوح ببيانات التعدادات نجد فروقا جوهرية (١) .

وتقوم وزارة التخطيط بعمل تقديرات للمشتغلين سواء فرص العمالة الجديدة المستهدفة او الفعلية التي تحققت الا ان هذه التقديرات ايضا شابها الكثير من القصور وعدم الدقة فأساليب التقدير غير معروفة على نحو كامل ولا توجد معلومات منتظمة عن قطاعات النشاط الاقتصادي والخدمات منها على وجه الخصوص هذا بالإضافة الى أنها لا تجدول حسب المحافظات على الاطلاق .

(١) فعلى سبيل المثال تشير مسح القوى العاملة بالعينتان معدل نمو قوة العمل ٣، ٣% (متوسط ٧٥-٧٧) في حين ان هذا المعدل بلغ ٢، ٢% للفترة بين تعدادي ٦٠-٧٦ وهذا يعني الكثير عند حساب معدل البطالة السافرة مما تشير الى تحسن في وضع العمالة وهو حسابيا فقط انظر ، العمل والمعدل الاجتماعي ، ص ٧٠ مرجع سبق ذكره .

ويمكن الوصول الى استنتاج هام وهو ان المعلومات المتوفرة من بيانات تعدادات السكان عام ١٩٦٠ و ١٩٧٦ تعتبر اكثر البيانات المتاحة وثوقا وتغطية لهذا القطاع الحيوى ويمكن استخدامها بأسلوب بسيط لتقدير قوة العمل خلال السنوات من ٧٧- ١٩٨٥ وهذا ما قامت به هذه الدراسة .

٣٠ تقدير (اسقاط) قوة العمل خلال الفترة ٧٧- ١٩٨٥ :

نظرا لان الدراسة تهتم اساسا بالهيكل المكانى للعمالة وتوطنها وتركزها فلابد من ان يتم التقدير على أساس الآتى :

- تقدير قوة العمل الاجمالية خلال السنوات محل البحث .
- تقدير قوة العمل حسب الانشطة الاقتصادية والاجتماعية خلال نفس الفترة .
- تقدير قوة العمل حسب الانشطة وحسب الوحدات الادارية (المحافظات) .

كما ان بحث التوطن الصناعى الذى تخدمه هذه الدراسة اساسا يهتم على وجه الخصوص بالقوة العاملة فى قطاع الصناعة التحويلية ولذلك فقد تم تحديد اطار آخر لتقدير قوة العمل ١٥ سنة فاكثر نظرا لان القطاع الصناعى قلما يستخدم اطفالا اقل من ١٥ سنة (باستثناء بعض المتسربين من المراحل التعليمية الاولى فى المدن) ، كما ان الدولة قد قامت منذ ما يقرب من ٥ سنوات بتطبيق التعليم الاساسى ورفع سن الالتزام الى ١٥ سنة بدلا من ١٢ سنة ، ولذلك كان تقدير قوة العمل على أساس ١٥ سنة فاكثر . ولتسهيل عملية التقدير ايضا فقد استبعدت محافظات الحدود الاربع وهى الوادى الجديد والبحر الاحمر ومطروح وسينا (شمال وجنوب) نظرا لقله عدد السكان بهذه المحافظات وبالتالي قوة العمل

١٥ سنة فأكثر ولا يؤثر بدرجة كبيرة على قطاع الصناعة التحويلية حيث معظم النشاط الاقتصادي بهذه المحافظات نشاط استخراجي سواء للبترول أو الموارد الطبيعية كالحديد والفوسفات والالومنيوم والمحاجو ٠٠٠ الخ وفيما يلي أسس تقدير قوة العمل بهذه الدراسة .

١/٣ أسس تقدير (اسقاط) قوة العمل ١٥ سنة فأكثر حسب النشاط الاقتصادي

والمحافظة (١)

- تم حساب نسبة السكان ذوى النشاط الاقتصادي ١٥ سنة فأكثر الى السكان ذوى النشاط الاقتصادي ٦ سنوات فأكثر لاجمالي الجمهورية عامي ٦٠ ، ٧٦ في كل نشاط على حدة ، ووجد ان النسبة متقاربة جدا في التعداديين .
- استخدمت النسبة السابقة للحصول على قوة العمل ١٥ سنة فأكثر من قوة العمل ٦ فأكثر في كل نشاط وكل محافظة على حدة .
- تم حساب معدل النشاط الخام لك محافظة عام ١٩٧٦ ، ونظرا للثبات النسبي في معدل النشاط الخام لاجمالي الجمهورية بين تعداد ٦٠ ، ٧٦ فقد افترض ثبات معدل النشاط الخام في المحافظات عام ١٩٧٦ ليستمر خلال فترة التقدير ٧٧ - ٨٥ .
- استخدمت بيانات تقديرات السكان حسب المحافظات ٧٧ - ١٩٨٥ وكذلك معدل النشاط الخام السابق للحصول على قوة العمل ١٥ سنة فأكثر في كل محافظة .
- استخدم التغير في هيكل التوزيع النسبي للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية بين تعدادي ١٩٦٠ ، ١٩٧٦ ، لتقدير قوة العمل ١٥ سنة فأكثر في كل قطاع وكل محافظة خلال الفترة محل البحث .
- نتيجة ظروف الحرب عام ١٩٧٣ واختلال هيكل النشاط الاقتصادي لمحافظة - (١) قام باعداد تقديرات قوة العمل ١٥ سنة فأكثر السيد مصطفى عبد الغنى وهبة الخبير بالادارة المركزية للسكان والقوى العاملة بوزارة التخطيط .